من جهة الفاعل اصلا بل من جهة القابل في قبوله التفاوت بكثرة المعاوق وقلته فاذا كان نسبة المعاوق الى المعاوق
بالضعف كان نسبة القبول الى القبول بالنصف فيكون نسبة الاثر الى المؤثر بالنصف ايضا اذا تقرر هاتان المقدمتان الاولى
في الحركة الطبيعية والثانية في الحركة القسرية فاذا فرضناهما اي التحريك الطبيعي والقسري من مبدا واحد اي فح نقول
لا يجوز ان يحرك قوة طبيعية جسمها الى غير النهاية والا فنصف ذلك الجسم له قوة طبيعية هي نصف القوة الطبيعية
التي للكل فنفرض ان هاتين القوتين حركتا جسميهما من مبدا واحد في العدد او الزمان فلا شك ان حركة النصف نصف
حركة الكل لما مر في المقدمة الاولى وكذلك نقول لا يجوز ان يكون قوة جسمانية تحرك جسما آخر بالقسر الى غير النهاية والا
فلذلك القاسر ان يحرك ضعف ذلك الجسم الآخر فنفرض انه حركهما من مبدا واحد فلا شك ان حركة الضعف نصف
حركة النصف لما مر في المقدمة الثانية فاذا فرضنا ما ذكرنا في الطبيعة والقسرية فالاقل وهو حركة النصف في الطبيعية
وحركة الضعف في القسرية اما متناه والاكثر الذي فرضناه غير متناه ضعفه لما عرفت وضعف المتناهي متناه بالضرورة
فيكون الاكثر متناهيا وهو خلاف المفروض واما غير متناه وقد فرضنا مبدا الاقل والاكثر واحدا فيقع الزيادة عليه
اي زيادة الاكثر على الاقل في الجهة التي هو فيها غير متناه فهو متناه اذ لا بد ان ينقطع في تلك الجهة حتى يتصور الزيادة عليه
فيهما وانه اي كون الاقل متناهيا في الجهة التي هو فيها غير متناه مح بالضرورة وهذا الدليل مبني على عدة امور كلها ممنوعة
الاول ان القوة الجسمانية مؤثرة تاثيرا طبيعيا في جسم هو محلها او قسريا في جسم آخر وذلك غير مسلم عندنا بل الحوادث كلها مستندة
الى الله سبحانه ابتداء فان قلت اذا لم تكن مؤثرة اصلا لم توصف باللاتناهي في التاثير ايضا وهو المطلوب قلت معنى
كلامهم انها مؤثرة تاثيرا متناهيا لا غير متناه ولا ثبوت لهذا المطلوب الذي دليله ايضا موقوف على ان لها تاثيرا
طبيعيا او قسريا الثاني ان النصف من الجسم له قوة مؤثرة وهو غير لازم لجواز ان يكون الجسم قوة مؤثرة حالة فيه فاذا
قسم ذلك الجسم بنصفين انعدمت تلك القوة بالكلية كما ينعدم صورة ذلك الجسم بالتقسيم فلا يكون لنصف الجسم قوة اصلا
وان فرض ان له قوة هي جزء القوة الكل فليس يلزم ان يكون جزء القوة قوية على الفعل فان عشرة اذا اقلوا حجرا في
مسافة فالواحد منهم اذا تفرد ربما لا يقوى على اقلاله في عشر تلك المسافة بل لا يقوى على تحريكه اصلا الثالث
انها اي قوة النصف نصف قوة الكل وهو ايضا غير مسلم لجواز تفاوت القوة في اجزاء الجسم فلا يكون انقسامها
على نسبة انقسام الجسم وهذان الامران معتبران في برهان تناهي القوة الطبيعية ولهذا قلت ان هذا البرهان
انما يجري في قوة حالة في جسم لا معاوقة فيه منقسمة بانقسام ذلك الجسم على التشابه كالطبايع في الاجسام
العنصرية وكالنفوس المنطبعة في الاجسام الفلكية لكن التحريك الطبيعي المقابل للتحريك القسري بيننا ولا ايضا التحريك
الصادر عن النفوس النباتية والحيوانية مع ان اكثر تلك النفوس لا تنقسم بانقسام محالها وايضا ان اجسام النباتات
والحيوانات مركبة من بسايط لا تخلو عن معاوقات تقتضيها طبايعها فيقع التفاوت في التحريك الطبيعي الصادر عن
تلك النفوس بسبب تلك المعاوقات الحاصلة في القابل المركب فلا يصح ان حركة الكل ضعف حركة النصف الرابع امكان فرضهما
اي فرض الحركتين من مبدا واحد عددي او زماني وهو ممنوع فيما اذا كانت القوة غير متناهية وقد يعد هذا المنع مكابرة
للحاس وجود الحركتين الطبيعيتين والقسريتين لتقبلا الزيادة والنقصان فيصح ان يقال ان حركة الكل ضعف حركة
النصف وزايدة عليها في الحركة الطبيعية وان حركة النصف ضعف حركة الكل وزايدة عليها في الحركة القسرية لكن البحث كان

التي

التي يقوى عليها تلك القوى مجموع موجود في وقت قابل هي كالاعداد التي لم توجد فلا يصح الحكم عليها بالزيادة والنقصان
وهذا هو الذي عولوا عليه في جواب دليل المتكلمين على تناهي الحوادث فانهم لما استدلوا على وجوب تناهيها بازديادها
كل يوم اجابوا عنه بان ليس للحوادث مجموع موجود في وقت من الاوقات فلا يصح الحكم عليها بالازدياد فضلا عن اقتضائه
تناهيها هذا وقد اعتذر لهم بان المحكوم عليه ههنا كون القوى قوية على تلك الافعال وهذا المعنى حاصل في الحال ولا
شك ان كون القوة الطبيعية قوية على تحريك تلك الكل ازيد من كون تلك القوة قوية على تحريك الجزء وان كون القوة
القسرية قوية على تحريك الجزء ازيد من كونها قوية على تحريك الكل فوقع التفاوت في حال موجودة لتلك القوة بخلاف
الحوادث اذ ليس لمجموعها وجود في وقت فامتنع الحكم عليها بالزيادة ورد هذا الاعتذار بان المح اللازم من تفاوت الحركات
تناهي ما فرض غير متناه وليس يلزم هذا المح من التفاوت في حال القوى فلا بد في بيان استحالته من دليل آخر ثم قد يتوجه ان
اي لا نم ان الحركتين تقبلان الزيادة والنقصان لما مر وبعد تسليم ذلك فلا نم انهما تقبلانهما على الوجه الذي يقع فيه الزيادة والنقصان
في الطرف المقابل للمبداء المفروض حتى يلزم المح لم لا يجوز ان يقع الزيادة والنقصان في الخلال بان يوجد الحركتان غير متناهيتين
مع اختلاف في السرعة والبطء كفلك القمر وفلك زحل فان القوة التي تحرك فلك القمر قوية على دورات اكثر مما يقوى عليه
القوة المحركة لفلك زحل مع ان حركات الفلكين توجدان عندكم غير متناهيتين في السرعة والبطء ثم انه اي هذا
الدليل بعد توجه المنوع المذكورة عليه منقوض بالافلاك فان الحركات الجزئية الصادرة عنها لا تستند الى تعقل كلي
من جوهر مفارق حتى يكون محركها غير القوى الجسمانية وذلك لان نسبة التعقل الكلي الى جميع جزئيات الحركات على
سواء فلا يترجح به ارادة وجود بعضها على بعض بل لا بد لتلك الحركات الجزئية من ادراكات جزئية يترتب عليها
ارادات جزئية فتلك الحركات مستندة الى قوى جسمانية لها ادراكات جزئية مع عدم تناهيها عندهم فان الحركات
الجزئية الفلكية لا بداية لها ولا نهاية على رايهم وقد اجابوا عن النقض بان مبادي الحركات الفلكية هي الجواهر المفارقة
بواسطة نفوسها الجزئية الجسمانية المنطبعة في اجرامها والبرهان انما قام على ان القوة الجسمانية لا تكون مؤثرة آثارا
غير متناهية لا على انها لا تكون واسطة في صدور تلك الآثار ورد بانه لما جاز بقاء القوة الجسمانية مع غير متناهية وكونها
واسطة في صدور آثار لا تتناهى جاز ايضا كونها مبادي لتلك الآثار لانها المباشرة لتلك الحركات عندهم اذا كانت واسطة فليجز
ان تباشرها استقلالا ايضا المقصد السادس الدور ممتنع وهو ان يكون شيئان كل منهما علة للآخر بواسطة
او دونها وامتناعه اما بالضرورة كما ذهب اليه الامام الرازي واما بالاستدلال لان العلة متقدمة على المعلول فلو كان الشيء
علة لعلته لزم تقدمه على علته المتقدمة عليه فيلزم تقدمه على نفسه بمرتبتين فان قيل لا شك ان العلة لا يجب تقدمها بالزمان
كما في حركتي اليد والخاتم بل بالذات فح نقول معنى التقدم بالعلية والذات ان كان نفس العلية كان قولكم لزم تقدم الشيء
على علة علته جاريا مجرى قولكم لزم علية الشيء لعلته فيمتنع بطلانه لانه عين المتنازع فيه بحسب المعنى وان كان مخالفا له في
اللفظ وان اردت به اي بتقدم العلة على معلولها امرا وراء ذلك المذكور الذي هو العلية فلا بد من تصويره اولا ثم تعريفه
واثباته باقامة الدليل عليه ثانيا فانا مع وراء المنع في المقامين اذ لا نتصور هنا للتقدم معنى سوى العلية ولئن سلمنا
ان له معنى سواها فلا نم ان ذلك المفهوم ثابت للعلة فالجواب ان يقال معنى تقدم العلة على معلولها هو ان العقل يجزم
بانها ما لم يتم لها وجود في نفسها لم توجد غيرها فهذا الترتيب العقلي هو المسمى بالتقدم الذاتي وهو المصحح لقولنا كانت

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1